اقتصاد

قطر: صفقة «تاريخية» لتزويد الصين بالغاز

الدوحة ـ **العربي الجديد**

أبرمت شركة قطر للبترول اتفاقية طويلة الأمد، وصفتها الدوحة بالتاريخية، لتزويد الصين بكميات ضخمة من الغاز سنوياً، في صفقة توسعية جديدة لقطر، التي أشار محللون في قطاع الطاقة إلى أنها تسعى إلى زيادة حصتها في سوق الغاز العالمي.

وقالت قطر للبترول، أمس الاثنين، إنها وقعت اتفاقية بيع وشراء طويلة الأمد مع شركة الصين للنفط والكيماويات «سينوبيك»، تزود الصين بموجبها بمليوني طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال، مشيرة إلى أن عمليات التسليم ستبدأ في يناير/ كانون الثاني 2022، إلى محطات استقبال الشركة الصينية بموجب الاتفاقية.

ووصف سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للبترول، الاتفاقية بالتاريخية، مشيرا إلى أنها تشكل بداية لشراكة طويلة الأمد مع شركة «سينوبيك». وأضاف الكعبي في بيان نشرته «قطر للبترول» على موقعها الإلكتروني: «هذه الاتفاقية طويلة الأمد تتميز بكونها الأولى لسينوبيك لشراء الغاز الطبيعي المسال من قطر، ويعود تاريخ شراكتنا في مجال الغاز الطبيعي المسال مع الصين إلى عام 2009، عندما بدأنا بتوريده من خلال مجموعة من الاتفاقيات المماثلة، مع عدد من شركائنا الصينيين».

وأكد أن هذه الاتفاقية ستعزز من قدرة دولة قطر على تلبية احتياجات الصين المتزايدة من الطاقة. وتابع: «هذه الاتفاقية تعكس استمرار موقعنا القيادي في السوق، وثقة عملائنا حول العالم باعتبارنا الشريك المفضل لتلبية احتياجاتهم من الغاز الطبيعي المسال».

ومنذ تسليم الشحنة الأولى من الغاز الطبيعي المسال في سبتمبر/ أيلول 2009، قامت «قطر غاز» حتى الآن بتوريد أكثر من 62 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال إلى الصين. وتعتبر الصين محركاً رئيسياً للنمو في سوق الغاز الطبيعي المسال، حيث تتبنى الحكومة سياسات بيئية متقدمة بشكل متزايد. ومن أجل التوسع في تصدير الغاز، دشنت «قطر للبترول» عطاء لتأجير ناقلات غاز طبيعي مسال من أجل احتياجات الشحن المستقبلية للشركة ووحداتها، لا سيما التوسع الذي أعلنته في الآونة الأخيرة لمشروع حقل الشمال. وذكرت الشركة في بيان منفصل، أن العطاء سيشمل متطلبات شحن الغاز المسال من مشروعها المشترك «جولدن باس» لتصدير الغاز المسال في الولايات المتحدة. وأعلنت قطر للبترول، في فبراير/ شباط الماضي، أنها ستعزز إنتاج الغاز المسال بنحو 40% إلى 110 ملايين طن سنوياً بحلول عام 2026، في المرحلة الأولى لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال بحقل الشمال، وهو أكبر مشروع منفرد للغاز الطبيعي المسال على الإطلاق يجري اعتماده.

ومن المتوقع أن تعلن الشركة عن خطط توسعة المرحلة الثانية هذا العام، ما سيرفع طاقة الغاز المسال إلى 126 مليون طن سنوياً بحلول 2027. ووفق تقرير لوكالة رويترز، الأسبوع الماضي، فإن قطر تسعى لإحكام قبضتها على سوق الغاز العالمي، حيث تعمل، وفق محللين في قطاع الطاقة، على زيادة الضغط على منافسيها ذوي التكاليف المرتفعة، من خلال خطط توسع جريئة تعزز الإمدادات على مدى السنوات العشر المقبلة.

(Getty)

حرب رقائق قريباً

توقعت شركة «إس كيه هينيكس»، ثاني أكبر شركة لتصنيع شرائح الذاكرة في العالم، أن تشهد صناعة الرقائق (أشباه الموصلات)، حرباً تجارية قريباً، في ظل الطلب العالمي المتزايد عليها، حيث أضحى نقص الإمدادات يهدد صناعات ضخمة في اقتصادات كبرى، منها الولايات المتحدة. وقال لي سيوك هي، الرئيس التنفيذي للشركة، التي تتخذ من كوريا الجنوبية مقراً رئيسياً، في خطاب أمام منتدى صناعي، وفق وكالة بلومبيرغ، إن من المتوقع أن يتضاعف استهلاك البيانات، مدفوعاً بتقنيات جديدة، مثل شبكات الجيل الخامس، والذكاء الاصطناعي، والسيارات ذاتية القيادة. ونهاية فبراير/شباط الماضي، أطلق الرئيس الأميركي جو بايدن أمراً تنفيذياً لإجراء مراجعة حكومية لمدة 100 يوم، تطاول مواطن الضعف المحتملة في سلاسل توريد الرقائق.

لقطات

مصر للطيران تسعى لدعم حكومي

قال رشدي زكريا، الرئيس التنفيذي لشركة مصر للطيران، إن الشركة ستسعى للحصول على دعم حكومي يراوح بين خمسة وسبعة مليارات جنيه مصري (318 ـ 477 مليون دولار)، هذا العام، للمساعدة في دفع الرواتب وسداد قروض خارجية ورسوم تاجير طائرات.

وتدخلت الحكومات في أنحاء العالم خلال العام الماضي لمساعدة شركات الطيران التي تضررت من جائحة فيروس كورونا واستمرار قيود السفر.

وقال زكريا للصحافيين، بحسب وكالة رويترز، خلال فعالية لقطاع الطيران في الإمارات، أمس الاثنين: «نتعامل مع الامر ونحاول مواصلة النشاط، وهذا بدعم من حكومتنا حتى نتمكن من مواصلة عملياتنا».

ارتفاع بورصة الكويت

ارتفعت مؤشرات بورصة الكويت في ختام تعاملات أمس، الاثنين، ليغلق مؤشر السوق العام على نمو بنسبة 0,36%، فيما زاد مؤشر السوق الرئيسي 0,58% وصعد مؤشر السوق الاول بنسبة 0,29%.

وجرى تداول 237,8 مليون سهم، وفق بيانات إدارة السوق، عبر 9184 صفقة نقدية بقيمة 41,6 مليون دينار (133,1 مليون دولار).

استثمارات نفطية في السودان

أعلنت الحكومة السودانية اعتزامها على طرح 26 مربعاً نفطياً، منها 5 مربعات بحرية، للاستثمار العالمي، في محاولة لرفع الإنتاج النفطي من حوالي 62 الف برميل يومياً حالياً إلى 127 الف برميل يومياً.

وبحسب بيان صادر عن وزارة الطاقة والنفط السودانية، مساء الاحد، فان الوزارة «تتجه إلى تبني سياسات وإجراءات لتعزيز الترويج، وجذب المستثمرين للعمل في المربعات النفطية والفرص الاستثمارية المتاحة». وتضم المربعات المستهدفة مناطق مخصصة للتطوير من جانب الشركة وأخرى استكشافية واعدة، وفق البيان.

حصة الحكومة السعودية من إيرادات «أرامكو» تتراجع 30,8%

لندن ـ **العربي الجديد**

أظهرت النتائج المالية لشركة أرامكو النفطية، تراجع حصة الحكومة السعودية من إيرادات الشركة بنسبة 30% خلال العام الماضي، متأثرة بتداعيات جائحة فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط الخام عالمياً. وذكرت أرامكو في البيان المالي الذي نشرته على موقعها الإلكتروني، أنها حولت 413 مليار ريال (110,1 مليارات دولار) للحكومة السعودية في 2020 على شكل توزيعات أرباح ورسوم امتياز وضرائب على الدخل، وهو مبلغ أقل بنسبة 30,8% مما حولته في عام 2019 بقيمة 594,4 مليار ريال. وتشكّل مدفوعات أرامكو مصدراً أساسياً لإيرادات الحكومة، التي اتسع عجز ميزانيتها العام الماضي مع دخول الاقتصاد في حالة ركود. وتتوزع مدفوعات الشركة للحكومة على ثلاثة بنود هي: ضرائب دخل، وريع، وتوزيعات الأرباح. وانخفضت مدفوعات الشركة من ضرائب الدخل للحكومة بنسبة 51,5%، لتبلغ 72,6 مليار ريال، مقابل 149,8 مليار ريال خلال 2019. كما تراجعت مدفوعات الريع بنسبة 51,3%، لتبلغ 83 مليار ريال مقابل 170,3 مليار ريال في الفترة المناظرة. كما تراجعت مدفوعات الشركة من توزيعات الأرباح للحكومة بنسبة 6,2% إلى 257,2 مليار ريال في 2020 مقابل 274,2 مليار ريال في العام السابق عليه. وتفرض الحكومة السعودية رسوماً على أرامكو على كل برميل نفط تنتجه، مما يساعدها على تحقيق دخل إضافي علاوة على ضرائب الدخل وتوزيعات الأرباح. وأظهرت نتائج أعمال أكبر شركة منتجة للنفط في العالم، انخفاض صافي أرباحها العام الماضي بنسبة بلغت 44,4% ليصل إلى 183,7 مليار ريال، مقابل 330,7 مليار ريال في 2019. وعزَت الشركة انخفاض صافي الربح، بشكل أساسي إلى تراجع أسعار النفط الخام وتقلّص حجم مبيعاته، وأيضاً تدنّي هوامش الأرباح في أعمال التكرير والكيميائيات. ورغم الأرباح المحققة، إلا أن الشركة حصلت العام الماضي على 90 مليار دولار من خلال قروض مصرفية وعبر طرح سندات، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس الإثنين، ما أدى إلى ارتفاع معدل صافي الدين إلى حقوق الملكية إلى 55% في 2020 من 26% بنهاية عام 2019.

واستخدمت الشركة معظم هذه الأموال لتمويل عملية استحواذها على شركة سابك لصناعة الكيميائيات من صندوق الثروة السيادي السعودي بقيمة 69 مليار دولار.

الليرة والتهاوي الكبير وخطأ أردوغان

مصطفى عبد السلام

يخطئ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بإقدامه على عزل محافظ البنك المركزي التركي ناجي آغبال من منصبه، بعد أقل من 5 أشهر على تعيينه، باعثا برسالة خطيرة للأسواق العالمية والمحلية على حد سواء، مفادها أن النظام السياسي يتدخل في شؤون وقرارات البنك المركزي، ويتدخل كذلك في إدارة السياسة النقدية وتحديد اتجاهات سعري صرف العملة والفائدة بحيث لا تعبر عن قوى السوق وآليتي العرض والطلب وظرف الاقتصاد وتدفقات النقد الأجنبي، وبذلك يخالف الأعراف المصرفية الدولية المتبعة التي تقول إن إدارة السلطات النقدية مهمة البنك المركزي وليست من مهام الحكومة والأنظمة الحاكمة. ويخطئ أردوغان ثانيا حينما يعزل ثلاثة من محافظي البنك المركزي التركي خلال فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز العام ونصف العام، باعثا برسالة أخطر لكبار المستثمرين الدوليين مفادها أنه لا استقرار داخل مؤسسة (البنك المركزي) المسؤولة عن دعم الاستقرار المالي والنقدي في البلاد، وأن أي محافظ للبنك المركزي يعمل بشكل مستقل وبعيد عن ضغوط السياسة ورغباتها سيكون مصيره العزل والإقالة من منصبه كما حدث مع مراد أويصال، الذي أقيل من منصبه في نوفمبر الماضي، ومراد تشتين قايا الذي عزل في يوليو 2019. ويخطئ أردوغان ثالثا حينما يتخيل أن كرهه لأسعار الفائدة المرتفعة وربطها بقضية الربا يعني عدم استخدام هذا السلاح من قبل البنك المركزي في علاج الأزمات المالية والاقتصادية الطارئة ومنها مكافحة التضخم العالي وزيادة حدة المضاربة على العملة الوطنية، فسلاح الفائدة بات أحد أبرز أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها كل البنوك المركزية في العالم، والاقتصاد التركي ليس بمعزل عن الاقتصاد العالمي، خاصة أن تركيا عضو في مجموعة العشرين. عزل أردوغان محافظ البنك المركزي التركي ناجي آغبال كان أحد أبرز أسباب التهاوي الكبير للعملة التركية والتي فقدت على أثره نحو 17% من قيمتها ليلة يوم الأحد، وهو أعلى معدل تفقده منذ صيف 2018 حين فرض دونالد ترامب عقوبات مفاجئة استهدفت الاقتصاد التركي وليرته. كثيرون لا ينكرون استهداف الاقتصاد التركي وعملته من قبل قوى إقليمية ودولية، وهؤلاء لا ينكرون استخدام هذه القوى لورقة إضعاف الليرة للضغط على هذا الاقتصاد ونظامه السياسي، لكن في المقابل فإن هذا النظام يعطي مبررا لهذه القوى للتلاعب في سوق الصرف التركي حينما يعزل أردوغان 3 محافظين للبنك المركزي في أقل من عام ونصف، رغم إشادة الحزب الحاكم بهم عقب توليهم منصبهم، ويحاول أن يفرض القواعد السياسية على إدارة السياسة النقدية وهو ملف تقني قبل أن يكون اقتصادياً.

اسواق

تونس: انتعاش التجارة مع ليبيا وإقبال على الدولار

عقب أيام قليلة من تسلّم سلطات ليبيا الرسمية لمهامها، تشكل مشهد تجاري جديد في المناطق الحدودية التونسية، إذ زاد عبور الشاحنات وقفز حجم تبادل السلع

تونس ـ **إيمان الحامدي**

بدأت الحركة التجارية جنوب تونس تستعيد عافيتها مستفيدة من استقرار ليبيا ودخولها مرحلة المصالحة الشاملة، عقب مصادقة البرلمان على حكومة عبد الحميد الدبيبة، إذ تسجّل مدينة بن قردان الحدودية، ولأول مرة منذ سنوات، نشاطا تجاريا غير مسبوق أنتج حركة سريعة في سوق الصرف الموازية وارتفاع الطلب على الدولار.

وعقب أيام قليلة من تسلّم سلطات ليبيا الرسمية لمهامها، تشكل مشهد تجاري جديد في المناطق الحدودية التونسية التي تعيش أساسا من التجارة البينية مع ليبيا، بفرعيها الرسمي وغير الرسمي.

وقال رئيس المجلس البلدي بمدينة بن قردان، فتحي العبعاب، إن المدينة الحدودية وباقي مدن الجنوب تعيش على وقع المصالحة الليبية، مؤكدا عودة النشاط التجاري في المنطقة إلى مستويات عالية لم تسجّل منذ تورتي البلدين.

وأكد العبعاب، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن نسق تدفق السلع ما بين البلدين سريع ومتواتر، مشيرا إلى أن ما بين 300 و400 شاحنة سلع تعبر يوميا من الجانب التونسي نحو السوق الليبية. واعتبر أن كل المؤشرات تنبئ بعودة قوية للعلاقات التجارية بين البلدين في ظرف وجيز.

وأشار العبعاب إلى أن نشاط التجارة أثر سريعا على سعر الصرف في المناطق الحدودية، وذلك بتسجيل زيادة في الطلب على الدولار، وأيضا الدينار الليبي، حيث يتم تداول الـ100 دينار تونسية مقابل 180 دينارا ليبيا، مرجحا أن يتواصل النسق التصاعدي للطلب على العملة نتيجة الحاجة المؤكدة لتوريد السلع من ليبيا، ولا سيما السلع الإلكترونية التي تجد رواجا كبيرا في تونس.

ومنذ شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، عاد اقتصاد جنوب تونس للتنفس مجددا، عقب إعادة فتح التجارة عبر المعابر الحدودية مع ليبيا، بعد 8 أشهر من إغلاقها وتعثّر عمليات التصدير بين البلدين في أكثر من مناسبة لأسباب لوجستية وأخرى أمنية.

غير أن العودة ظلت بطيئة بسبب تواصل القيود التي فرضتها سلطات البلدين على المسافرين في إطار تدابير الوقاية من فيروس كورونا، إلى جانب المخاوف من عدم استكمال مسار المصالحة الليبية.

وتلقى عودة النشاط في المدن الحدودية بظلالها على المنطقة بأكملها، كما تمتد تداعياتها إلى باقي الأسواق التونسية التي تتزود من السوق الرئيسية لمدينة بن قردان.

واعتبر الباحث الاقتصادي، أيمن الوسلاتي، أن ردة الفعل السريعة لسوق الصرف دليل مهم على عودة الحركة التجارية بين البلدين بقوّة، مرجحا أن يتواصل الطلب على الدولار في المنطقة الحدودية خلال الفترة المقبلة لشراء السلع من الجانبين.

وأكد الوسلاتي لـ«العربي الجديد» أن سوق الصرف يتفاعل بسرعة مع النسق التجاري في المنطقة بناء على المعطيات الجديدة، وأهمها استقرار الوضع السياسي في ليبيا، مشيرا إلى أن قيمة العملة المحلية ستتأثر بسبب الطلب المتزايد على الدولار عن طريق البنوك أو في السوق السوداء.

وأشار الباحث الاقتصادي إلى أن ارتفاع سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار والدينار التونسي بنحو 5 بالمائة في مدة وجيزة، تزامن مع بدء تراجع سعر الدينار في سوق العملة الموازية في بن قردان مقارنة بالسعر الرسمي، حيث يباع الدولار بـ2,88 دينار تونسي مقابل سعر رسمي بـ2,76.

وقال الوسلاتي إن الدينار التونسي حافظ على استقراره مدة أكثر من سنة، رغم جائحة كورونا، مستفيدا من تقلص الطلب على الواردات وضعف الحركة التجارية، فضلا عن مساهمة مكاتب الصرف المنظمة في سحب العملة الصعبة من السوق الموازية.

غير أن عودة الحركة التجارية مع ليبيا ستهبط بقيمة الدينار التونسي مجددا مقابل الدولار والدينار الليبي، وفق تقدير الباحث الاقتصادي، مع إقبال المشترين على مخزون العملة في السوق السوداء.

وسوق الصرف الموازي في مدينة بن قردان أكبر سوق عملة موازي في تونس، حيث يقدر حجم التحويلات اليومية من العملة الصعبة إلى الخارج، انطلاقا من مدينة بن قردان، بأكثر من مليوني دينار.

وليبيا هي ثاني شريك اقتصادي لتونس بعد الاتحاد الأوروبي، كما كانت تحويلات قرابة 150 ألف تونسي كانوا يشتغلون في ليبيا تبلغ قبل سنة 2010 نحو 60 مليون دينار تونسي في الشهر، غير أن السنوات الأخيرة لم تسجل أي تحويلات تذكر وفق بيانات رسمية كشف عنها محافظ البنك المركزي مروان العباسي، الذي دعا القطاع الخاص إلى الاستعداد للفترة القادمة للمساهمة في إعادة الإعمار في ليبيا.

وعلى الصعيد الرسمي، تستعد حكومة تونس، بقيادة هشام المشيشي، للقيام بزيارة رسمية إلى ليبيا بصحبة وفد من رجال الأعمال لعقد اتفاقات رسمية مع الجانب الليبي، وتذليل صعوبات انسياب السلع وحركة الأفراد بين البلدين، ووضع آليات لتشكيل لجنة تونسية - ليبية مشتركة.

وستكون زيارة المشيشي إلى ليبيا ثاني زيارة رفيعة المستوى من تونس لسلطات ليبيا الجديدة بعد زيارة قام بها الرئيس قيس سعيد الأسبوع الماضي.

انعكاسات إيجابية على الأسواق التونسية بعد زيادة التجارة مع ليبيا (ياسين قاديدي/الأناضول)

400

قال رئيس المجلس البلدي بمدينة بن قردان فتحي العبعاب إن ما بين 300 و400 شاحنة سلع تعبر يوميا من الجانب التونسي نحو السوق الليبية. واعتبر أن كل المؤشرات تنبئ بعودة قوية للعلاقات التجارية بين البلدين.

الكويت

إنفلونزا الطيور تُنذر بأزمة دواجن

الكويت ـ **احمد الزعبي**

بينما تم الإعلان عن اكتشاف حالات إنفلونزا الطيور في الكويت وقيام السلطات بإعدام نحو 300 ألف دجاجة وإغلاق العديد من المزارع في منطقة الوفرة جنوب الكويت والعبدلي شمالاً، حذر مصدر من اتحاد الجمعيات التعاونية في الكويت من أزمة نقص في الدواجن بالأسواق الكويتية خلال الفترة المقبلة، ولا سيما مع اقتراب شهر رمضان. وقال المصدر، الذي رفض الكشف عن اسمه، لـ«العربي الجديد» إن هناك مخاوف من إمكانية اكتشاف حالات جديدة مصابة بإنفلونزا الطيور في العديد من المزارع المنتشرة في البلاد، مشيراً إلى أنه في حالة حدوث ذلك سيتم إعدام مئات الآلاف من الدواجن، الأمر الذي قد يؤدي إلى نقص غير مسبوق للدجاج في أسواق الكويت. وأشار المصدر إلى أن اتحاد الجمعيات التعاونية قام بتوجيه الشركات بتوفير كميات كبيرة من الدجاج المجمد الذي يتم استيراده في الجمعيات الاستهلاكية المنتشرة في البلاد، مؤكدا في الوقت نفسه أنه تم التنبيه على الشركات للاستعداد للفترة المقبلة وزيادة الواردات من الدجاج، خصوصا في ظل فرض حظر التجول وتدافع المواطنين والمقيمين على تخزين السلع والمنتجات الغذائية. من جانبه، قال الخبير الاقتصادي الكويتي، ناصر بهبهاني، لـ«العربي الجديد» إن هناك مخاوف من أزمة نقص في الدواجن بالكويت، خصوصا في ظل إغلاق البلاد واضطراب عمليات التوريد وفرض حظر التجول الجزئي، لافتا إلى أنه ينبغي على الحكومة الإسراع في وضع الحلول اللازمة لتلافي أي أزمة مستقبلية. وأضاف بهبهاني أن غالبية المواطنين والمقيمين يعتمدون على شراء الدجاج الذي يعد وجبة أساسية في الكويت، وفي حالة حدوث أي نقص خلال الفترة المقبلة ستكون هناك أزمة كبيرة ستأتي في وقت غير مناسب، حيث فرضت الحكومة الكويتية حظر التجول لمدة شهر. وكان الناطق الرسمي باسم الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية الكويتية، طلال الديحاني، قد أعلن عن ظهور مرض إنفلونزا الطيور في بعض مزارع الدواجن، مشيراً إلى أن الهيئة اتخذت الإجراءات الصحية البيطرية المتبعة بهذا الخصوص، وتم تطبيق خطة الطوارئ بخصوص مواجهة مرض إنفلونزا الطيور. وأضاف الديحاني أنه تم إبلاغ الجهات الرسمية الأخرى في الدولة من أجل التعاون وتكاتف الجهود للقضاء على هذه الجائحة والسيطرة عليها. وأكد مصدر حكومي لـ«العربي الجديد» أنه على الرغم من إغلاق العديد من المزارع وإعدام مئات الآلاف من الدجاج تجنبا لانتشار المرض، لا يجب المبالغة بشأن تأثير الإجراءات الأخيرة على السوق المحلي أو على إنتاج الدواجن الحية أو البيض التي تمر بفترة إنتاج كبيرة، مشددا على ضرورة قيام أصحاب المزارع بتطبيق الاشتراطات الصحية والوقائية لحماية الثروة الحيوانية من الأمراض المعدية. وقال المصدر، الذي رفض الكشف عن اسمه، أن فرق الرصد التابعة لوزارة الزراعة والهيئات الحكومية الكويتية المختلفة قامت باتخاذ إجراءات وقائية لمنع انتشار المرض، كما تقوم بعمليات تفتيش يومية في كافة المزارع بالمناطق الكويتية، وخصوصا منطقتي الوفرة والعبدلي. كما دعا المصدر القائمين على المزارع، الإسراع في الإبلاغ عن أي حالة اشتباه أو إصابة من أجل القيام بالإجراءات اللازمة بشكل سريع ومنع تفاقم الإصابات. على جانب آخر، طالب الباحث الاقتصادي الكويتي عمر الرشيدي، الحكومة باتخاذ إجراءات عاجلة لطمأنة المواطنين والمقيمين بشأن توافر كميات كبيرة من الدجاج والبيض، وعدم تأثر الأسواق والبلاد جراء إعدام مئات الآلاف من الدجاج في مزارع العبدلي والوفرة. كما دعا الرشيدي الحكومة ممثلة في هيئة الزراعة ووزارة التجارة والصناعة واتحاد الجمعيات التعاونية إلى الاستعداد لأي طارئ قد يحدث خلال الفترة المقبلة.

اجراءات وقائية لمنع انتشار انفلونزا الطيور (ياسر الزيات/فرانس برس)

تقارير عربية

حال وناس

انحدار معيشة اللاجئين السوريين في الأردن

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

حذرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأردن ونشطاء في مجال دعم اللاجئين من انحدار الأوضاع المعيشية للاجئين السوريين في الأردن، بسبب حاجتهم كورونا وتداعياتها وتأخر تنفيذ خطط الدعم الموجهة لهم. وقالت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأردن إن الاحتياجات الإنسانية للاجئين السوريين ما تزال قائمة مع تزايد الفقر الناتج عن جائحة كورونا، وهناك خطر متزايد من تأخر خطط التنمية، والتي مكنت اللاجئين من إعادة بناء حياتهم والمساهمة في الاقتصاد الأردني والمجتمعات التي يعتبرونها الآن أوطانهم.

وأضافت المفوضية في تقرير لها بمناسبة مرور عشر سنوات على الأزمة السورية: «بينما يتطلع الأردن والعالم نحو التعافي الاجتماعي والاقتصادي من الجائحة تدعو الأمم المتحدة إلى إدراج اللاجئين في هذه الجهود». ويبلغ عدد السوريين في الأردن حوالي 1,3 مليون شخص يعيش بعضهم في مخيمات أقيمت خصيصا لهم، والآخرون يتوزعون في المدن والقرى ومناطق البادية. وقال زياد الصمادي، الذي يعمل متطوعا في مجال دعم اللاجئين السوريين، وتحديدا في منطقة المفرق التي تحوي مخيم الزعتري أكبر مخيمات اللاجئين السوريين في الأردن، لـ«العربي الجديد» إن الأوضاع المعيشية للاجئين السوريين في انحدار كبير بسبب الأعباء التي ترتبت عليهم في ظل جائحة كورونا، وتراجع حجم المساعدات الموجهة لهم وصعوبة الحصول على فرص عمل ولو جزئية بسبب تداعيات الجائحة.

وأضاف الصمادي أن المخاوف تتمحور حول مواصلة الأوضاع المعيشية للاجئين السوريين الانحدار أكثر خلال الفترة المقبلة، مع تراجع المساعدات والمتطلبات الإنسانية والحاجة الماسة لمزيد من النفقات لمواجهة الوباء، والتشغيل وتمكين اللاجئين في بعض المجالات الإنتاجية التي من الممكن إعانتهم على توفير الاحتياجات الأساسية ولو بالحد الأدنى. وقال ممثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأردن، دومينيك بارتش: في حين أن الحل الأفضل للأزمة السورية هو العودة الآمنة إلى سورية هو الهدف النهائي، لكن أثناء بقائهم في الأردن يجب علينا ضمان توفر فرص كافية للاجئين جنبًا إلى جنب مع الأردنيين حتى يكونوا أعضاء منتجين في المجتمع.

وأكد وزير التخطيط والتعاون الدولي الأردني، ناصر الشريدة، في تصريح مؤخرا أنه يهدف تسليط الضوء على الجهود المبذولة من قبل الحكومة الأردنية لمجابهة تفشي وباء كورونا بين اللاجئين السوريين المقيمين داخل المخيمات وفي المجتمعات المستضيفة، تعمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة والجهات المانحة على تحديث خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية للفترة 2021-2023، وذلك لمراجعة الأولويات الوطنية في ظل انتشار وباء كورونا والحد من أثر استضافة اللاجئين السوريين ودعم المجتمعات المستضيفة.

وخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية تم إعدادها بجهد تشاركي بين ممثلين عن الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة، ومنظمات الأمم المتحدة والدول المانحة والمنظمات غير الحكومية بحجم مقدر بحوالي 6,6 مليارات دولار.

وقالت المفوضية إنه وعلى مدار العام الماضي أظهر إدراج اللاجئين في برنامج الاستجابة الصحية والتطعيم الوطني الأردني لـ كورونا أنه إذا تم شمول الجميع، فيمكننا أن نصبح أقوى معًا وتشيد الأمم المتحدة بحكومة الأردن لكونها من أوائل الدول في العالم التي قامت بإعطاء اللقاح للاجئين، وأظهرت ريادة عالمية في استضافة اللاجئين.

وبمناسبة الذكرى العاشرة للثورة السورية، دعت الأمم المتحدة في الأردن، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واليونيسيف والأونروا ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة واليونسكو وبرنامج الأغذية العالمي، الحكومة الأردنية والمجتمع الدولي والشعب لمواصلة التضامن مع اللاجئين. ومن جانبه، قال الخبير الاقتصادي، حسام عايش، لـ«العربي الجديد» إن الأوضاع المعيشية للاجئين السوريين في الأردن باتت أصعب من الماضي بسبب جائحة كورونا وتداعياتها، حيث فقدت أعداد كبيرة منهم فرص عملهم وتراجعت في ذات الوقت المعونات الإنسانية الدولية المقدمة لهم. وأضاف أن متطلبات الرعاية الصحية ارتفعت لدى اللاجئين، إضافة إلى تأثرهم كحال الأردنيين بإجراءات الحظر الشامل والجزئي وإغلاق العديد من القطاعات في إطار الإجراءات المتخذة للوقاية من وباء كورونا. وأكد عايش أن المجتمع الدولي عليه القيام بمسؤولياته تجاه اللاجئين السوريين وزيادة مخصصات الدعم المقدمة لهم. وأكد ممثل برنامج الأغذية العالمي والمدير للبرنامج في الأردن، البرتو كوريا مينديز، أن انعدام الأمن الغذائي بين اللاجئين هو الأعلى الآن منذ أن بدأت العائلات في القدوم من سورية قبل 10 سنوات وفقًا لتقديرات برنامج الأغذية العالمي. ويعاني ربع اللاجئين في جميع أنحاء الأردن من انعدام الأمن الغذائي و65% على حافة انعدام الأمن الغذائي، وهي زيادة كبيرة بسبب تفشي الوباء، وتشكل مساعدة برنامج الأغذية العالمي بالفعل 60% من إجمالي دخل الأسر.

اللاجئون يعانون من مصاعب عديدة بسبب تراجع المساعدات (Getty)

المغرب

الصادرات أمام تحدي ضريبة الكربون

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يتجه المغرب نحو تخليص منتجاته من الكربون، حتى يتسنى له التصدير إلى الاتحاد الأوروبي، الذي بلور خطة نحو فرض ضريبة على الصادرات التي تستعمل في الإنتاج طاقات غير الطاقات المتجددة.

وعمدت العديد من البلدان الأوروبية إلى اتخاذ قرار يرمي إلى التوجه نحو سن ضريبة على المنتجات المستوردة متمثلة في ضريبة الكربون، حيث تطبق على جميع المنتجات بواسطة طاقة أخرى غير الطاقات المتجددة.

وكان البرلمان الأوروبي تبنّى قرارا له علاقة بآليات تكييف انبعاثات الكربون في الحدود بما يوافق منظمة التجارة العالمية، علما أن الفكرة التي تعود للتسعينيات من القرن الماضي الرامية إلى فرض ضريبة الكربون، تستهدف البلدان التي لا تطبق اتفاق باريس. ويراد من اتفاق باريس، الذي جرى تبنّيه في قمة المناخ بالعاصمة الفرنسية باريس في 2015، والذي دخل حيز التطبيق في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، الحد من انبعاثات الكربون إلى مستوى دون 2 في المائة وحتى 1,5 درجة، مقارنة بالمستوى السابق للتصنيع.

وأكد المركز المغربي للظرفية، في دراسة له، أن الصادرات المغربية في السوق الأوروبية، يجب أن تراعي تدبيرا غير جمركي له علاقة ببصمة الكربون، حيث إن عدم مراعاتها سيفرض على المصدرين أداء ضريبة إضافية متمثلة في ضريبة الكربون.

ويلاحظ المركز أن فرض ضريبة الكربون من قبل الاتحاد الأوروبي، يمثل نوعا من التحدي للصادرات المغربية، خاصة أن البلدان المنافسة بدأت تستعد لذلك التدبير، عبر ملاءمة منتجاتها مع التوجيه الأوروبي في مجال انبعاث الغازات الدفيئة.

غير أنه يرى أن المغرب يتوفر على استراتيجية الطاقات المتجددة التي بلورها منذ عدة سنوات، حيث يمكن أن تساعده على الاستجابة للتدبير الأوروبي الخاص بخلو الصادرات من الكربون، في الوقت نفسه الذي وضع برنامجا يستهدف النمو الاقتصادي الأخضر.

وكانت بعثة المفوضية الأوروبية في الرباط أشارت إلى أن المبادلات التجارية بين المغرب والاتحاد الأوروبي وصلت إلى 35 مليار يورو في العام الماضي، حيث يتشكل ذلك المبلغ من 15 مليار يورو من صادرات المملكة في اتجاه الاتحاد الأوروبي و20 مليار يورو واردات المغرب منه.

وتمثل التجارة بين المغرب والاتحاد الأوروبي حوالي 60 في المائة من المبادلات التجارية للمملكة مع العالم، حيث يعتبر المغرب أول شريك للاتحاد في جنوب البحر الأبيض المتوسط، حسب تقرير البعثة.

وكان وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، عبّر عن ارتياحه لعمل المملكة على مشروع، يتمثل في استهلاك الطاقة المتجددة من أجل تحسين تنافسية المنتجات المغربية.

ويعتبر مراقبون أنه، بغض النظر عن سعي البلدان الأوروبية إلى التوفر على منتجات خالية من الكربون، إلا أنها تسعى إلى نوع من الحمائية، ما يفرض على الصناعة المغربية ملاءمة تطورها مع عدم التخلص من الكربون.

ويتوفر المغرب على خطة متقدمة في مجال إنتاج الطاقات المتجددة، حيث يسعى في أفق 2030 إلى إنتاج حوالي نصف الكهرباء عبر الطاقات المتجددة، حيث وضعت عدة مشاريع لاستغلال الطاقات الريحية والشمسية. ويطرح على المغرب تحد يتمثل في تحويل تلك الطاقة المتجددة إلى المناطق الصناعية بأسعار تنافسية، خاصة أن استعمال تلك الطاقة سيفضي إلى تقليص الفاتورة الطاقية التي تشكل أحد أهم مكونات إنفاق الصناعة.

الجزائر توفر اللحوم استعداداً لرمضان

سمح الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، للحكومة بالترخيص الاستثنائي لاستيراد اللحوم خلال شهر رمضان، لتموين حاجيات السوق والمواطنين خلال الشهر الفضيل، وضبط الأسعار خاصة في ظل أزمة موازية لأسعار الدجاج واللحوم البيضاء. وتمنح الحكومة للموردين النشطين في كل الولايات خلال أيام، تراخيص استثنائية لاستيراد اللحوم من الخارج، بعدما كان تبون قد منع منذ تسلمه الحكم في ديسمبر/ كانون الأول 2019، ومع بداية الأزمة الوبائية، توريد المنتجات التي يمكن توفيرها من المزارعين والمنتجين المحليين. وتقدر احتياجات الجزائر سنويا من اللحوم ما يقارب 150 مليون دولار، وتتزود بحاجياتها من اللحوم من البرازيل والأرجنتين والهند والسودان.

أخبار العرب

الفطيم تتوقع زيادة مبيعاتها في مصر

قال أشرف عز الدين، العضو المنتدب لشركة الفطيم العقارية الإماراتية، أمس الاثنين، إن شركته تتوقع زيادة مبيعاتها في مصر بين 10 و15 بالمئة في 2021 من نحو ثلاثة مليارات جنيه (191,3 مليون دولار)، في 2020.

وأضاف عز الدين، لرويترز، على هامش مؤتمر صحافي عقدته الشركة بمشروع كايرو فستيفال سيتي التابع لها شرقي القاهرة: «نعمل في 12 مشروعا سكنيا وإداريا وترفيهيا في وقت واحد هذا العام، ونتوقع أن ننتهي من ثلاثة مشروعات منها بنهاية هذا العام. أول مشروع هو أوريانا 2، ويتألف من نحو 200 فيلا باستثمارات مليار جنيه، وثاني مشروع بوديوم عبارة عن مبان إدارية بكلفة ثلاثة مليارات جنيه، والمشروع الثالث أوريانا 1 عبارة عن عدد محدود من الفيلات باستثمارات 200 مليون جنيه». والمشاريع كلها ضمن كايرو فستيفال سيتي الذي تملكه الشركة ويمتد على مساحة ثلاثة ملايين متر مربع شرقي القاهرة. وقال عز الدين إن الشركة طورت «ما يصل إلى 70 بالمئة من أرض المشروع، وسننتهي من النسبة الباقية بنهاية 2023».

ارتفاع معدل التضخم في المغرب

قالت مندوبية التخطيط في المغرب، أمس، إنّ مؤشر أسعار المستهلكين (التضخم) في البلاد ارتفع 0,3% على أساس سنوي في فبراير/ شباط. أضافت المندوبية أنّ أسعار السلع غير الغذائية زادت 0,9%، وأنّ أسعار الأغذية هبطت 0,8%. وعلى أساس شهري ارتفع المؤشر 0,1%. وزاد التضخم الأساسي، الذي يستثني أسعار السلع المتقلبة، 0,2 على أساس شهري وزاد 0,6% على أساس سنوي. وعلى أساس شهري، سجل معدل التضخم ارتفاعاً بنسبة 0,1% خلال فبراير 2021، بالمقارنة مع الشهر الذي سبقه. وأدت عمليات الغلق الواسعة والممتدة في المغرب إلى تضرر مداخيل الأسر والشركات، ونجمت عنها إعادة ترتيب للأولويات الاستهلاكية، وسط مساع حكومية لتحفيز الاستهلاك وزيادة الطلب. وتعول الحكومة المغربية على الاستهلاك المحلي لتقليص تداعيات جائحة فيروس كورونا الجديد على مختلف الأنشطة الاقتصادية في الدولة.

أخبار العالم

تقلص فائض المعاملات الجارية لمنطقة اليورو

أظهرت بيانات البنك المركزي الأوروبي أمس الاثنين، أن فائض ميزان المعاملات الجارية لمنطقة اليورو تقلص في يناير/ كانون الثاني بسبب عجز أكبر في الدخل الثانوي، الذي يشمل التدفقات الخارجة مثل تحويلات المغتربين والضرائب. وسجل التكتل الذي يضم 19 دولة فائضا في ميزان المعاملات الجارية قدره 30,5 مليار يورو في يناير/ كانون الثاني، انخفاضا من 36,7 مليار يورو في ديسمبر/ كانون الأول ولكن ارتفاعا من 15,9 مليار يورو سُجل في العام السابق، وفقا للأرقام المعدلة. واستنادا إلى بيانات غير معدلة، تقلص الفائض إلى 5,8 مليارات يورو من 51,9 مليار يورو، مما يعكس تقلبات مماثلة سُجلت في الشهر الأول من السنوات السابقة.

الصين نحو إتمام إصلاح حوكمة الشركات

تعتزم الصين إكمال إصلاح حوكمة الشركات المملوكة للدولة بنهاية العام الجاري، مع الانطلاقة القوية لخطة عمل إصلاح الشركات المملوكة للدولة (2020-2022). وخلال اجتماع عقد مؤخرا، قال ونغ جيه مين، نائب رئيس مكتب المجموعة القيادية بمجلس الدولة لإصلاح الشركات المملوكة للدولة، إن إصلاح حوكمة الشركات المملوكة للدولة له أهمية بالغة في مواصلة دفع التكامل بين هذه الشركات واقتصاد السوق، إلى جانب حفز حيوية تلك الشركات وزخم تطورها. وأضاف أن إصلاح حوكمة الشركات يهدف إلى تعزيز الكيانات السوقية المستقلة، مع تحسين الهيكل الإداري وآلية العمليات الموجهة نحو السوق، داعيا إلى بذل الجهود لإدارة هذا التحول وتجنيب أصول الدولة تكبد خسائر. وتعد الشركات المملوكة للدولة أطرافا فاعلة في الجبهات الصناعية ذات الأهمية الاستراتيجية في الصين.

أسواق صرف

يواجه محافظ البنك المركزي التركي الجديد، صهاب كافجي أوغلو، صداع تدهور الليرة، في حال خفض سعر الفائدة عن مستواها الحالي المرتفع البالغ 19%، وربما كذلك تحديات هروب الاستثمارات الأجنبية التي تحتاجها البلاد لتغطية خدمة الدين الخارجي وعجز الحساب الجاري

التهاوي الكبير للعملة التركية

محافظ البنك المركزي يواجه صداع الليرة وهروب المستثمرين

اسطنبول ـ **العربي الجديد**

ربما تصبح الليرة التركية وارتفاع معدل التضخم وهروب المستثمرون، مشاعب جديدة للاقتصاد التركي المقدّر حجمه بنحو 761,8 مليار دولار، وتمكّن حتى الآن من مقاومة تداعيات جائحة كورونا التي ضربت السياحة، أهم مورد للعملات الصعبة في البلاد. وفي أعقاب إعفاء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، يوم السبت، محافظ البنك المركزي ناجي أغبال من منصبه، وتعيين صهاب كافجي أوغلو بدلاً منه، تراجعت الليرة التركية بنسبة 14% في التعاملات الصباحية، أمس الاثنين، في لندن، إلى 8,4 ليرات مقابل الدولار، قبل أن تتحسن في تعاملات لاحقة إلى 8 ليرات مقابل العملة الأميركية، وذلك وفقاً لبيانات «فاينانشيال تايمز». كما واجهت البورصة التركية كذلك ضغوطاً تنازلية، إذ خسر المؤشر الرئيسي لبورصة إسطنبول 9% من قيمته السوقية في التعاملات المبكرة. وتراجعت السندات التركية بمعدلات حادة لترفع كلف الاقتراض الخارجي في تركيا.

وكانت الأسواق قد رحبت بسياسات محافظ البنك المركزي السابق الذي انتشل الليرة التركية من هاوية التذبذب الحاد خلال عام 2019، وهو ترحيب مبني على العوائد التي تجنيها من الفائدة المرتفعة في تركيا. وحتى الآن، يترقب المستثمرون في الأصول التركية المزيد من الإيضاحات بشأن السياسة النقدية الجديدة للبنك المركزي، ولكن ردة فعل الأسواق عموماً كانت سلبية إلى درجة بعيدة تجاه إقالة المحافظ السابق. في هذا الشأن، قال محلل العملات وأسعار الفائدة في شركة «كولومبيا ثريد نيدل» في لندن، إدوارد الحسيني، أمس الاثنين، إن «التخلي عن السياسات النقدية السابقة سيكون مؤلماً للاقتصاد التركي».

وأضاف، في تعليقات نقلتها صحيفة «فاينانشيال تايمز» أمس، أن «التخلي عن السياسات النقدية السابقة سيدمر جاذبية الأصول التركية للمستثمر الأجنبي». وينتقد المحافظ الجديد كافجي أوغلو سياسة سعر الفائدة المرتفعة على الليرة، ويرى أن ارتفاع الفائدة سيقود بطريقة غير مباشرة إلى زيادة التضخم. يذكر أن محافظ البنك المركزي السابق ناجي أغبال، كان قد رفع سعر الفائدة التركية إلى معدل 19% قبل عزله مباشرة، وهو معدل مرتفع جداً ويفوق الارتفاع الذي كانت تتوقعه أسواق المال وخبراء أسواق الصرف الغربيون. وربما يكون هذا القرار واحداً من الأسباب التي أدت إلى إعفائه من المنصب. من جانبه، يرى الاقتصادي في معهد التمويل الدولي في واشنطن، روبن بروك، «أن التخلي عن السياسة النقدية المتشددة سيقود إلى مواجهة تركيا مخاطر هروب المستثمرين الأجانب، وأن ذلك سيقود تلقائياً إلى وضع الليرة تحت ضغوط جديدة».

وفي ذات الصدد، يرى مصرف «غولدمان ساكس» الاستثماري الأميركي، في تحليل عن الاقتصاد التركي، يوم الأحد، أن «تركيا تواجه على المدى القصير مخاطر ضعف وقت صعب، حيث يعود فيه الدولار إلى الارتفاع أمام العملات الرئيسية في أسواق الصرف، وتواجه فيه الأسواق الناشئة، ومن بينها تركيا، شبه أزمة في نقص الدولارات المتاحة للاقتراض بسبب الانتعاش القوي المتوقع في الاقتصاد الأميركي، وعودة الليرة». وعلى الرغم من أن كلاً من المحافظ الجديد ووزير المالية التركي أعلنا استهداف خفض التضخم واستقرار أسعار المستهلكين، إلا أن تحقيق هذا الهدف ربما لن يكون سهلاً، إذ أنه يحتاج إلى ليرة قوية ومستقرة.

ويلاحظ أن إقالة المحافظ أغبال جاءت في أعقاب تزايد الضغوط على الليرة، وفي ظل تراجع احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي التركي، وهو ما يعني أنه ربما سيواجه مخاطر هروب الاستثمارات خلال الشهور المقبلة. واستفاد الاقتصاد التركي، خلال العام الماضي، الذي شهد عمليات إغلاق واسعة، من الدعم السخي الذي وفرته الحكومة التركية للشركات، كما منحت الحكومة التركية كذلك قروضاً رخيصة للشركات والأعمال التجارية لمواجهة خسائر كورونا.

ويثير خبراء غربيون مخاوف من عواقب تغيير محافظ المركزي التركي على مستقبل الاقتصاد التركي الذي يجاهد للتعافي من تداعيات جائحة كورونا، التي أثرت سلباً على السياحة التي تعد من أهم مصادر الدخل في البلاد. ولكن على الرغم من انتقادات المصارف الغربية لقرار عزل المحافظ أغبال الذي ينتهج سياسة الفائدة المرتفعة لمعالجة أزمة الليرة، إلا أن خبراء يرون أن الفائدة المرتفعة تهدد مستقبل تركيا الاقتصادي، وربما تغرق البلاد في هاوية الديون، إذ أن حجم الدين الخارجي في تركيا يقدر بنحو 435 مليار دولار، حسب بيانات معهد التمويل الدولي. وكان حجم الدين الخارجي الذي حل أجله في عام 2020 يقدر بنحو 189 مليار دولار، وهو ما يمثل نسبة 43,4% من إجمالي الدين. ويشير خبراء إلى أن تركيا تحتاج إلى نحو 200 مليار دولار خلال العام الجاري 2020 لتسديد خدمة الدين الخارجي وعجز الحساب الجاري المقدر أن يرتفع إلى 15 مليار دولار في نهاية العام الجاري. وبالتالي، فإن الفائدة المرتفعة جداً مقارنة بالفوائد الصفرية وشبه الصفرية في الاقتصادات المتقدمة ربما تشكل تحدياً لخطة الرئيس رجب طيب أردوغان الرامية إلى توسيع الاقتصاد التركي ونقله إلى مصاف الاقتصادات المتقدمة خلال العقد الجاري.

لا تنازل عن حرية السوق

في رسالة تطمينية للمستثمرين في الاقتصاد، أكد وزير الخزانة والمالية التركي لطفي الوان، أمس الاثنين، أنه لن يكون هناك أي تنازلات عن آلية حرية السوق، وأن نظام التبادل الحر سيستمر بكل حزم. وأوضح الوان في بيان، أن استقرار الأسعار والاستقرار المالي، يعتبران من أهم المتطلبات لاستقرار الاقتصاد الكلي. وأضاف قائلاً: «سنواصل تنفيذ السياسات المالية الهادفة لدعم استقرار الأسعار بطريقة مكملة للسياسة النقدية».

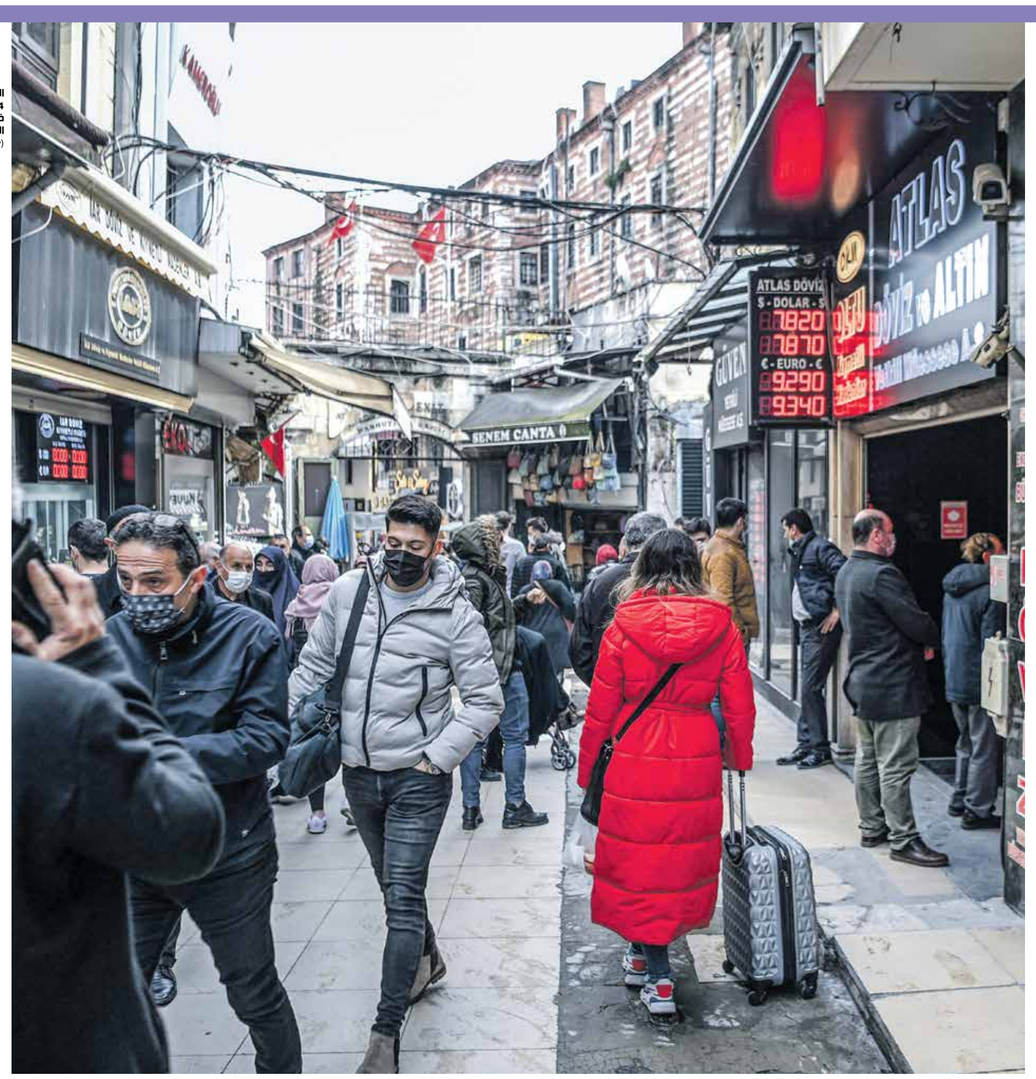

الليرة خسرت نحو 14% من قيمتها في التعاملات الصباحية بلندن (Getty)

إقالة المحافظ أغبال تزامنت مع ارتفاع سعر صرف الدولار

المصارف الغربية للاستثمار في أدوات المال وبورصة «وول ستريت» المرشحة لتحقيق ارتفاعات جديدة خلال العام الجاري شبيهة بالارتفاعات التي عاشتها في العام الماضي. ويذكر أن بورصة وول ستريت أضافت للمستثمرين أكثر من 13 تريليون دولار في العام الماضي، وفقاً لبيانات سوق «وول ستريت». وعلى الرغم من النجاحات التي حققها الاقتصاد التركي في الربع الثالث من العام الماضي وتمكّنه من النمو بمعدل 6,7% مقارنة بالاقتصادات الكبرى، وفقاً لبيانات مؤسسة ضمان الصادرات الفرنسية «كوفاس»، إلا أنه ربما سيواجه مخاطر هروب الاستثمارات خلال الشهور المقبلة. واستفاد الاقتصاد التركي، خلال العام الماضي، الذي شهد عمليات إغلاق واسعة، من الدعم السخي الذي وفرته الحكومة التركية للشركات، كما منحت الحكومة التركية كذلك قروضاً رخيصة للشركات والأعمال التجارية لمواجهة خسائر كورونا.

ويثير خبراء غربيون مخاوف من عواقب تغيير محافظ المركزي التركي على مستقبل الاقتصاد التركي الذي يجاهد للتعافي من تداعيات جائحة كورونا، التي أثرت سلباً على السياحة التي تعد من أهم مصادر الدخل في البلاد. ولكن على الرغم من انتقادات المصارف الغربية لقرار عزل المحافظ أغبال الذي ينتهج سياسة الفائدة المرتفعة لمعالجة أزمة الليرة، إلا أن خبراء يرون أن الفائدة المرتفعة تهدد مستقبل تركيا الاقتصادي، وربما تغرق البلاد في هاوية الديون، إذ أن حجم الدين الخارجي في تركيا يقدر بنحو 435 مليار دولار، حسب بيانات معهد التمويل الدولي. وكان حجم الدين الخارجي الذي حل أجله في عام 2020 يقدر بنحو 189 مليار دولار، وهو ما يمثل نسبة 43,4% من إجمالي الدين. ويشير خبراء إلى أن تركيا تحتاج إلى نحو 200 مليار دولار خلال العام الجاري 2020 لتسديد خدمة الدين الخارجي وعجز الحساب الجاري المقدر أن يرتفع إلى 15 مليار دولار في نهاية العام الجاري. وبالتالي، فإن الفائدة المرتفعة جداً مقارنة بالفوائد الصفرية وشبه الصفرية في الاقتصادات المتقدمة ربما تشكل تحدياً لخطة الرئيس رجب طيب أردوغان الرامية إلى توسيع الاقتصاد التركي ونقله إلى مصاف الاقتصادات المتقدمة خلال العقد الجاري.

تدفقات قياسية في سوق الأسهم الأميركية

ووك ستريت تتجه نحو ارتفاع جديد في العام الجاري (Getty)

المساعدات الحكومية تدفع الأميركيين نحو شراء الأسهم، وترفع حجم الاستثمار في بيتكوين

بيويورك ـ **شريف عثمان**

لم ينتظر الأميركيون وصول المساعدات الحكومية، التي اقترحها الرئيس جو بايدن وأقرها الكونغرس، بقيمة إجمالية للأسر تتجاوز 400 مليار دولار، واندفعوا نحو شراء الأسهم الأميركية بمجرد التوقيع عليها، لتسجل التدفقات النقدية الجديدة في سوق الأسهم خلال الأسبوع المنتهي يوم الأربعاء الماضي ما يقرب من 57 مليار دولار، هي الأعلى في تاريخ البورصات الأميركية، وبنسبة ارتفاع 237% مقارنة بالأسبوع السابق.

ورغم المخاوف التي سببها ارتفاع العائد على سندات الخزانة الأميركية، وشبح التضخم المرتفع الذي لاح للأميركيين، اعتبر كثيرون من مستحقي المساعدات، والتي كانت بواقع 1400 دولار لكل مواطن، أن أسعار العديد من الأسهم والصناديق المتداولة في البورصات تمثل حالياً فرصة جيدة للاستثمار، حيث تراجع بعضها بنسب تجاوزت 50%، فسجلت الصناديق صافي تدفق بقيمة تتجاوز 2,9 مليار دولار، بعد أن سجلت في الأسبوع السابق صافي سحب للنقدية بما يقرب من 1,37 مليار دولار. ورغم تأكيده استمرار معدلات الفائدة عند مستوياتها الصفرية خلال الثلاثين شهرا القادمة، لم تزد كلمات رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي، جيرومي باول، المستثمرين يوم الأربعاء، إلا خوفاً من ارتفاع معدل التضخم وخروجه عن السيطرة، وهو ما دفعهم للإسراع بشراء الأسهم التي يعتبرها البعض الاختيار الأمثل للحد من التأثيرات السلبية لارتفاع معدل التضخم على الثروات والدخول. وتوقع بيل جروس، الشريك المؤسس لعملاق إدارة الاستثمار «بيمكو»، وصول معدل التضخم خلال الشهور القادمة إلى 4%. بدوره، توقع جيم بيانكو، رئيس شركة بيانكو للأبحاث، أن يستفيد مستثمرو الأسهم الأميركية خلال فصل الربيع (الذي بدأ فعلياً يوم السبت) من التراجع المؤقت في معدلات العائد على سندات الخزانة. وقال بيانكو، في حوار له مع محطة «سي إن بي سي» يوم الجمعة، «من الواضح أن سندات الخزانة شهدت مبالغة في البيع في الفترة الأخيرة، وهو ما يعني أنها مرشحة لارتفاع أسعارها، أي انخفاض عوائدها، خلال الفترة القادمة». وتنبأ بيانكو باستفادة مؤشرات الأسهم الأميركية، بما فيها مؤشر ناسداك الذي تشكل شركات التكنولوجيا نسبة كبيرة من مكوناته وتعرض لخسائر كبيرة خلال الفترة التي شهدت ارتفاع عوائد السندات، من تراجع معدلات العائد، مؤكداً أن قطاع التكنولوجيا «شديد الحساسية حيال تغير معدلات الفائدة لأن التكنولوجيا تعتبر من الأصول طويلة الأمد مثل السندات»، مضيفاً أن ذلك سيمثل مصدر ارتياح للمستثمرين في سوق الأسهم. وأشار بيانكو إلى أن التضخم هو الذي يمثل أهم مخاوفه في العام الحالي، متوقعاً ارتفاعه بصورة كبيرة في النصف الثاني من العام الحالي نتيجة للانتعاش المتوقع لاقتصاد الأميركي، تزامناً مع وصول تأثير حزم المساعدات الحكومية القياسية إلى الأسواق.

حزمة الإنعاش البالغة 1,9 تريليون دولار ترفع مستوى الاستثمار بأميركا

وعلى نحو متصل، أظهر مسح أجراه بنك «ميزوهو» الياباني على 235 مواطنا من مستحقي المساعدات من الأسر ذوي الدخول المنخفضة التي تقل عن 150 ألف دولار سنوياً، أن ما يقرب من 40 مليار دولار من تلك المساعدات سيتم استثمارها في أسهم وفي العملة المشفرة بيتكوين، وأن النسبة الأكبر ستصب في شراء الأخيرة. وقدر دان دولف، كبير محللي الأسهم بالبنك، نسبة ما سيتم توجيهه من الأموال المتدفقة إلى العملة المشفرة بأكثر من 60% من إجمالي إنفاق الأسر الإضافي، متوقعاً أن يسبب ذلك ارتفاعاً في قيمة رأس المال السوقي لعملة بيتكوين بنسبة قد تصل إلى 3%.

والأسبوع الماضي، أصبح بنك الاستثمار «مورغان ستانلي»، الذي اشترى مؤخراً منصة تداول الأسهم الشهيرة إي تريد E-TRADE، أول بنك أميركي كبير يتيح لعملائه الأثرياء إمكانية الوصول إلى بيتكوين والاستثمار فيها بصورة آمنة إلى حد كبير، إلا أنه قصر تقديم الخدمة على عملائه الكبار، ممن لا تقل أرصدتهم عن مليوني دولار، معللاً ذلك بارتفاع درجة مخاطر الاستثمار في العملات المشفرة، وهو ما يستلزم إتاحتها للعملاء المعتمدين فقط. وعلى نحو متصل، أكد أنطوني دنيار، الرئيس التنفيذي للشركة صاحبة تطبيق سمسرة الأسهم «وي بول WEBULL»، ارتفاع حجم تعاملات المستثمرين من خلال تطبيق شركته منذ إقرار حزمة إنعاش الاقتصاد ومساعدة الأميركيين بقيمة 1,9 مليار دولار.

فنلندا تستثمر «لقب السعادة» اقتصادياً

تستثمر فنلندا التي حصدت لقب «أسعد بلد في العالم» للسنة الرابعة هذا العام، هذا اللقب في تنمية ثرواتها عبر كسب السياح وجذب الاستثمارات. واستخدمت شركات فنلندية كثيرة «تاج» السعادة لتعزيز مبيعات منتجاتها أو لتشجيع من توظفهم على الاستقرار في البلاد. ومع أن فنلندا تحتل منذ العام 2018 صدارة «مؤشر السعادة» العالمي، يعترف كثر من سكان هذا البلد الاسكندنافي المتاخم لروسيا والبالغ عددهم 5,5 ملايين نسمة بأنهم صامتون ويواردو الطباع وكئيبون إلى حدّ ما، وبأنهم ليسوا من النوع الذي ينبض بالفرح.

وفي أحد شوارع هلسنكي التي لا تزال مكسوة بالثلوج، علّق المنتج التلفزيوني توني المؤني على فوز فنلندا للمرة الرابعة باللقب يوم الجمعة، فقال لوكالة فرانس برس «عندما سمعت ذلك للمرة الأولى، انفجرت ضاحكاً، واعتقد أنني لم أكن الوحيد».

ويستند معدو الدراسة التي ترعاها الأمم المتحدة والتي تنشر سنوياً منذ العام 2012، إلى استطلاعات رأي من معهد «غالوب» في 149 دولة يجيب فيها السكان عن استبيانات بشأن درجة السعادة الشخصية. وتتم مقارنة هذه البيانات مع إجمالي الناتج المحلي ومؤشرات التضامن والحرية الفردية والفساد، لوضع درجة نهائية على 10.

ومع أن ثمة من ينتقد أحياناً هذه المنهجية، فهي تشكل منذ عشر سنوات مقياساً «ليوم السعادة العالمي» الذي حددته الأمم المتحدة بتاريخ 20 مارس/ آذار من كل عام.

وتشكّل فاعلية الخدمات العامة وانخفاض معدلات الجريمة وانحسار الفروق الاجتماعية ودرجة الثقة العالية عوامل مكّنت فنلندا من أن تفرض نفسها على رأس هذا التصنيف الذي سبق أن تصدّرته دول اسكندنافية أخرى كالنرويج والدانمارك (حالياً في المرتبة الثانية). وحتى الانتحار الذي كان يشوّه هذه الصورة في فنلندا انخفض إلى النصف منذ تسعينيات القرن الفائت. وشرحت ريتا ماتيلاينن، وهي بائعة زهور في العاصمة، أن «الأساسيات جيدة حقاً» في فنلندا. وأضافت «ليس لدينا أي شخص يعيش في الشوارع، ومع أن لدينا بطالة فإن النظام الصحي يعمل جيداً، إضافة إلى أمور مهمة من هذا القبيل (...) حتى لو كان بإمكاننا أن نكون أكثر انفتاحاً على الآخرين وأكثر فرحاً!».

وأكثر من يُفرحهم لقب «أسعد دولة في العالم» هم المسؤولون عن السياحة والترويج لفنلندا، إذ شكل هذا التصنيف بالنسبة إليهم نعمة سارعوا إلى الإفادة منها واستثمارها في الترويج للسياحة والاستثمار.

ولاحظ الخبير البريطاني في التسويق الرقمي جويل ويلانز المقيم في فنلندا منذ مطلع الألفية أنّ «ثمة تأثيراً قوياً جداً لوصف بلد ما بأنه الأسعد في العالم، فما من أحد إلا ويرغب بالعيش فيه».

وحتى المطبخ الفنلندي الذي سخر منه الرئيس الفرنسي الراحل جاك شيراك ورئيس الوزراء الإيطالي السابق سيلفيو برلوسكوني سنحت له الفرصة، إذ بات السياح يثنون على بساطة مكوناته الطبيعية وعلى واقعيته.

أما السياحة التي تشكّل العنصر الرئيسي في الحملة التسويقية لفنلندا، فمن أبرز الخطوات التي اتخذت لتعزيزها تعيين «سفراء السعادة» الذين يتولون تعريف السياح بأسرار الرفاهية الفنلندية.

متسوقون في وسط العاصمة الفنلندية هلسنكي (getty)

(العربي الجديد ـ فرانس برس)

رؤية

التشبّث بالسلطة حتى آخر رمق

سهام معط الله

سيجد الإسرائيليون أنفسهم مضطرين للذهاب إلى صناديق الاقتراع اليوم 23 مارس/آذار 2021، للمرّة الرابعة خلال عامين فقط، وتحديداً بعد ثلاثة انتخابات فشلت في التخلّص من بنيامين نتنياهو المتورّط في سلسلة من قضايا الفساد المالي والرشى والملاحقات القضائية، والمتشبّث بالسلطة والمتمسّك بكرسي الحكم باستخدام كافة الوسائل أهمها التطبيع مع بعض الدول العربية الذي قد يكون ورقته الرابحة التي تنصر حزبه في هذه الجولة من الانتخابات البرلمانية أيضاً.

ليُسهل لعاب الإسرائيليين، تعهّد نتنياهو، من خلال مقابلة له مع القناة العبرية 13 يوم 20 مارس/آذار 2021، بأنّه إذا فاز في الانتخابات المقبلة سيُوفّر لهم رحلات جوية مباشرة من تل أبيب إلى مكة المكرمة. ولكن من جهة أخرى قد لا يتمكّن التطبيع مع عدد من الدول العربية من تقزيم وتهميش التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا، حيث يعتبر تعامل الحكومة مع هذه الجائحة متغيّراً مهماً في الانتخابات الحالية، فقد أشار استطلاع للرأي أجراه معهد الديمقراطية الإسرائيلي في 29 و30 ديسمبر/ كانون الأول 2020، إلى أنّ 24 بالمائة فقط من الإسرائيليين منحوا حكومتهم درجة جيّد أو ممتاز من ناحية إدارة أزمة فيروس كورونا و21 بالمائة فقط من المستجوبين قالوا إنهم راضون عن أداء حكومتهم من ناحية إدارة وتعزيز الاقتصاد الإسرائيلي و12 بالمائة فحسب من المستجوبين يرون أنّ أداء حكومتهم كان جيّداً من ناحية تعزيز ثقة الشعب بقادته، وتتناقض هذه الأرقام بشكل ملحوظ مع 57 بالمائة و48 بالمائة من الإسرائيليين الذين أشادوا بأداء حكومتهم في مجالات السياسة الخارجية والأمن القومي التي يُتقن نتنياهو استعراض عضلاته فيها، على التوالي.

هناك شريحة كبيرة من الإسرائيليين الذين ضاقوا ذرعاً بإنجازات نتنياهو السياسية التي لم تُنقذ 5500 شخص من مقصلة كورونا في إسرائيل، ولم تُحسّن أوضاع ما يزيد عن مليوني إسرائيلي يعيشون تحت خط الفقر من أصل 9 ملايين نسمة، وسيلتحق بتلك الشريحة كثيرون آخرون من الناقمين على نتنياهو، خصوصاً بعد تلاشي بريقه في البيت الأبيض بقدوم جو بايدن الذي انتظر حتى 17 فبراير/شباط 2021، أي بعد حوالي شهر من انتقاله إلى البيت الأبيض، للتحدّث معه، وهي حقيقة لم تغب عن أعين مراقبي العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل. ممّا لا شكّ فيه أنّ المزيد من الإغراءات الاقتصادية والتحفيزات المالية قد تجعل تلك الشريحة أكثر استعداداً للتصويت لصالح نتنياهو الذي مثل أمام المحكمة المركزية بالقدس المحتلة في 8 فبراير/شباط 2021 بتهم الرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة.

مع حلول يوم الانتخابات، ورضوخاً لمطالب الإسرائيليين بالعودة إلى الحياة الطبيعية، سرّع نتنياهو عملية التلقيح ضدّ فيروس كورونا التي استفاد منها 52,5 بالمائة من الإسرائيليين، كما شرع في المرحلة الأولى من فتح الاقتصاد التي انطلقت في 21 فبراير/شباط 2021 والتي شملت العديد من الأعمال، بما في ذلك المحلات التجارية ومراكز التسوُّق والمؤسسات الثقافية، مُمرِّراً رسالة للإسرائيليين مفادها أنّه كان على قدر المسؤولية في وضع إسرائيل على المسار الصحيح للتعافي السريع، لكن الرياح الكورونية أبت إلا أن تجري بما لا يشتهي نتنياهو، فقد حذّر أحد كبار المستشارين الطبيين لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي في موقع صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية (YNET) في 10 فبراير/شباط 2021 بأنّ رفع قيود الإغلاق الثالث لن يؤدّي إلا إلى فرض إغلاق رابع عند ارتفاع عدد الإصابات والوفيات بفيروس كورونا، وأنّ عملية إعادة فتح الاقتصاد بشكل آمن لن تكون ممكنة إلاّ إذا تمّ تطعيم 90 بالمائة من الإسرائيليين، وفي الواقع لا تزال إسرائيل بعيدة عن ذلك.

لا تزال الحكومة الإسرائيلية تفتقر إلى استراتيجية فعّالة للخروج من أزمة كورونا واستعادة النشاط الاقتصادي، وكثير من الإسرائيليين على علم بمحدودية قدرات الأحزاب المترشّحة للانتخابات من ناحية تحسين الأوضاع. فقد وافق 34,5 بالمائة من الإسرائيليين المستجوبين على العبارة التي تقول «لا يهم لمن تُصوِّت، فهذا لا يُغيِّر الوضع» وفقاً لاستطلاع الرأي الذي أجراه معهد الديمقراطية الإسرائيلي مؤخراً.

وعندما سُئِل المستجوبون عن أكثر القضايا أهمية من وجهة نظرهم عند تحديد الحزب الذي سيصوّتون له، أفاد 29,5 بالمائة منهم بأنّ مواقف الحزب من القضايا الاقتصادية هي حالياً العامل الأهمّ في تقرير التصويت له من عدمه، وشدَّد 27 بالمائة منهم على أهمية القضايا الاجتماعية، وأكّد 22 بالمائة منهم على أهمية القضايا العسكرية والأمنية، وأشار 2 بالمائة منهم إلى أهمية القضايا البيئية، بينما قال 19,5 بالمائة منهم إنّهم لا يعلمون ما هي القضايا الأكثر أهمية والتي ينبغي التركيز عليها عند التصويت لحزب معين دون غيره وعلى الأرجح هذه هي الفئة التي يفعل نتنياهو ما بوسعه لضمّها إلى مناصريه من خلال شطحاته السياسية ووعوده الانتخابية. وفي نفس الاستطلاع، أفاد 28 بالمائة من المستجوبين بأنّ نتنياهو هو الأنسب ليكون رئيس الوزراء الإسرائيلي المقبل، وأشار 44 بالمائة من المستجوبين إلى أسماء أخرى أجدر بمنصب رئيس الوزراء الإسرائيلي المقبل، بينما أكّد 22 بالمائة من المستجوبين أنّ لا أحد من الأفراد المذكورين بمن فيهم نتنياهو، مناسب لهذا المنصب.

وكالعادة، مع حلول موعد الانتخابات، لا يُفوِّت نتنياهو فرصة إبراز مهاراته الخارقة في بيع الوعود خصوصاً تلك المتعلقة بتقديم الإعانات التي ستساهم بشكل كبير في بعث الروح من جديد في النشاط الاقتصادي وإرجاع بصيص الأمل للعاطلين عن العمل والذين تجاوز عددهم المليون إسرائيلي. لقد استغلّ نتنياهو الفراغ السياسي الحالي تحت غطاء جائحة كورونا لتركيز السلطة بين يديه والتشبُّث بمنصبه بعد ثلاثة انتخابات غير حاسمة، وحتى إن تمكّن من حماية صحة الإسرائيليين وإنقاذ أرواحهم في ظلّ استمرار التهديد البيولوجي سريع الحركة، فلن يحمي ديمقراطيتهم (المحصورة بفئة من السكان) والتي تموت شيئاً فشيئاً ولن يجعل تضحياتهم لتحسين اقتصادهم إلا هباءً منثوراً.

خلاصة القول، هناك شكوك كثيرة تحوم حول قدرة نتنياهو، الذي فاحت رائحة فساده المالي في أروقة المحاكم، على تمكين الاقتصاد الإسرائيلي من الوقوف على قدميه دون الحاجة إلى المساعدات الأميركية السخية.